

الحكومة الكندية تطرح خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢ – خطة تهدف إلى خلق فرص العمل والنمو والازدهار على المدى الطويل

قدم معالي وزير المالية السيد جيم فلاهيرتي اليوم خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢، وهي خطة شاملة لتعزيز قوة الاقتصاد الكندي على المدى الطويل ودعم النمو في فرص العمل.

وصرح معالي الوزير فلاهيرتي قائلاً: "في هذه الميزانية، ننظر حكومتنا إلى الأمام ليس فقط على مدى بضع سنوات القادمة بل على مدى الجيل القادم أيضاً". "إن الإصلاحات التي نقدمها اليوم هي إصلاحات واسعة ومسؤولة وضرورية. فهي ستضمن بأننا في جميع أنحاء كندا نركز على تمكين النمو الاقتصادي الكندي واستدامته على المدى الطويل."

تتخذ خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢ خطوات مهمة لمواجهة التحديات وتساعد على استغلال الفرص التي يُتيحها الاقتصاد العالمي بينما تضمن في الوقت ذاته استدامة البرامج الاجتماعية وسلامة المالية العامة الحكومية للأجيال القادمة.

دعم فرص العمل والفرص الأخرى

تُركز الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل – وذلك بالتركيز على الابتكار والاستثمارات والتربية والتعليم والمهارات. ستقوم خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢ بدعم فرص العمل والنمو من خلال ما يلي:

- القيام باستثمارات كبرى تزيد قيمتها عن مليار دولار لدعم العلوم والتكنولوجيا.
- تقديم ٥٠٠ مليون دولار للتشجيع على نمو الشركات الناشئة الابتكارية.
- ضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة وذلك عن طريق الانتقال إلى نظام "مشروع واحد، مراجعة واحدة" في غضون فترة زمنية محددة وواضحة بالنسبة لأهم المشاريع الاقتصادية مع التركيز في الوقت ذاته على الاستمرار في حماية البيئة.
- فتح أسواق جديدة وتوسيع التجارة الدولية وجلب البضائع الكندية إلى العالم.
- تمديد "الاعتماد الخاص بالتوظيف للأعمال التجارية الصغيرة الحجم" لمدة سنة أخرى لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة الحجم على النمو وتوظيف المزيد من العمال.
- تقديم ١٥٠ مليون دولار على مدى عامين "لصندوق تحسين البنية التحتية للجماعات" الجديد.
- تقديم مبلغ ٥,٢ مليار دولار على مدى ١١ عاماً لتجديد خفر السواحل الكندية.

- اتخاذ إجراءات لكي يُركز برنامج التأمين ضد البطالة بشكل أفضل على دعم فرص العمل وذلك عن طريق إزالة مثبطات العمل ودعم الكنديين الذين هم بدون عمل وذلك من خلال ربطهم بفرص العمل في وقت أسرع.
- تقديم ٢٧٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم التربية والتعليم لدى السكان الأصليين "الأمم الأولى" وبناء وإصلاح المدارس في المحميات.
- إنشاء نظام للهجرة الاقتصادية يتميز بالسرعة والمرونة لجذب واستقطاب المهاجرين ذوي المهارات والخبرة التي يحتاج إليها اقتصادنا.

البرامج الاجتماعية المستدامة

- لكي نضمن بقاء واستدامة البرامج الاجتماعية الكندية حتى تكون في متناول الأجيال القادمة عندما تحتاج إليها، نحن بصدد اتخاذ إجراءات مسؤولة لتهيئ يومنا الحاضر للاستجابة للضغوط الديموغرافية على المدى البعيد. ولهذه الغاية، ستقوم خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢ بما يلي:
- زيادة سن أحقية الحصول على "التأمين على الشيخوخة" و"العلاوات المضمونة المكملة للدخل" بصفة تدريجية من ٦٥ عاماً إلى ٦٧ عاماً، ابتداءً من شهر أبريل/نيسان عام ٢٠٢٣ لكي يتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً في عام ٢٠٢٩.
 - السماح للكنديين بتأجيل حصولهم على مبالغ "التأمين على الشيخوخة" حتى يتمكنوا من الحصول على معاش تقاعد أعلى فيما بعد.
 - وضع نظام استعدادي (proactive) للتسجيل في "التأمين على الشيخوخة" وفي "العلاوات المضمونة المكملة للدخل" للتخفيف على الأشخاص المسنين عبء ومشقة ملء الطلبات وإنهاء الإجراءات وكذلك لخفض التكاليف الإدارية الحكومية. سيتم تنفيذ التسجيل الاستعدادي (proactive) على مراحل تدريجية ابتداءً من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥.

إدارة النفقات بطريقة مسؤولة

إن خطة العمل الاقتصادية لعام ٢٠١٢ هي خطتنا للعمل لخلق فرص العمل والنمو والازدهار على المدى الطويل. فالعودة إلى تحقيق ميزانيات متوازنة على المدى المتوسط هي جزء هام من خطتنا التي تعتمد على الضرائب المنخفضة والديون المنخفضة. خلال السنة الماضية، استطعنا أن نجد إجراءات منصفة ومتوازنة ومعتدلة لتحقيق المدخرات من أجل خفض عجز الميزانية. وسنحقق هذه الإجراءات مدخرات مستمرة تبلغ ٥,٢ مليار دولار، وهي تمثل أقل من ٢ في المائة من نفقات البرامج الفدرالية المتوقعة في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. أكثر من ٧٠ في المائة من المدخرات هي مدخرات يتم تحقيقها من الفعالية التشغيلية.

وقال معالي الوزير فلاهيري: "سنواصل مسيرتنا للاستمرار في خلق فرص العمل العالية المستوى وتحقيق النمو الاقتصادي للكنديين على المدى الطويل. لن نرفع الضرائب. وسنحافظ على منهجنا المتناسق والعملي والمسؤول بخصوص الاقتصاد، وسنتخذ الخطوات القادمة الضرورية لبناء الثقة في اقتصادنا".